

ابراهيم القادري بوتشيش | *Brahim AL- Kadiri Boutchich

مذكرات أسير برتغالي في المغرب القرن السادس عشر

A reading of Antonio de Saldanha's memoirs of captivity
by Sultan Ahmad al-Mansur of Morocco

قُسمت القراءة إلى محاور عدة، جرى فيها تناول شكل الكتاب ومضمونه الذي يمكن احتصاره في كونه مذكرات سجلها المؤلف عندما كان أسيئراً في مراكش وتحدث فيها عن السلطان المغربي أحمد المنصور الذهبي المتوفى سنة 1603، والأسرى البرتغاليين، وتنافس القوى الكبرى، خاصة إسبانيا وتركيا وإنكلترا، بشأن المغرب. ثم عولجت الموجهات الناظمة التي وجّهت تقنيات السرد للمؤلف، فتبين أنه جعل مسألة افداء الأسرى البرتغاليين في المغرب القضية المركزية والإشكال الأساسي في مذكراته، كما هيمنت عليه التزعّة الوطنية البرتغالية والاتّمام المسيحي.

أما في ما يخص القراءة في منهج المؤلف، فقد استخلص أنه تأسس على ثلاثة مركّزات: استحضار التاريخ كأداة لإعادة الاعتبار للبرتغال والأسرى البرتغاليين، ثم مقاومة الذاكرة للفراغ والنسيان، والرؤية للآخر بمنظور التعلّي والدونية، وبين أن على الرغم من ربطه الأحداث بأساليبه فإن هيمنة التحليل الديني على إنتاجه بدا واضحاً. وتمت مناقشة مدى موضوعيته في سياق انجذابه إلى انتمائه الحضاري.

من ناحية الإضافات التاريخية، أبرز أن الكتاب يسّاهم في رسم صورة جديدة عن المغرب والجالي الأوروبية المقيمة فيه. كما يسّاهم في اختراق المskوت عنه في تاريخ المغرب خلال عصر حكم السلطان أحمد المنصور، ويتجاوز ما لم تستطع المصادر العربية البوح به، ويضيف نصوحاً جديدة تتعلق بالتاريخ الاقتصادي والاجتماعي للمغرب في تلك الحقبة، ومن ثم يسمح بإعادة طرح أسئلة جديدة حول عوائق التطور التاريخي للدولة المغربية.

A review of this book must go beyond merely introducing the subject matter and the author to the readership, but must also include a description of the author's contributions to historical knowledge and to the foundations laid by him for the understanding of the states of the Arab Maghreb. The review included here is sub-divided into a number of themes, which address the content of the memoirs recorded by Antonio de Saldanha, a Portuguese seafarer who was held captive during the reign of Morocco's Ahmad al-Mansur (1578-1603). Beyond being a chronicle of the court life of the fabled Moroccan Sultan, de Saldanha's work also addresses such questions as the competition between the Great Powers of his day—including especially Turkey, Spain and England—with regards to Morocco. The review goes on to focus on the principles that informed the author's drafting of the work and his narrative style, emphasizing his own Portuguese patriotic sentiments and identification with Christendom. Further, the review of this book takes in the nature of the source materials used by de Saldanha, including his reliance on oral narratives; his reliance on his own memory; and written materials. The memoirs reviewed here certainly provide an addition to the historical canon, and in particular with regards to contemporaneous Morocco and the European communities living within it. The book is particularly valuable because of its ability to surpass the self-censorship of Arab sources dating from the same period, allowing present-day historians to raise questions about the obstacles to the historical progress of states in the Arab Maghreb.

* أستاذ التاريخ والحضارة بجامعة مولاي إسماعيل بمكناس، المغرب.

الكتاب: أخبار أحمد المنصور سلطان المغرب.

العنوان الأصلي: *Cronica de Almançor sultao de Marrocos*

الكاتب: أنطونيو دي سالданا *António de Saldanha*

ترجمة وتحقيق: إبراهيم بو طالب؛ عثمان المنصوري؛ لطفي بو شنوف.

مكان النشر: الرباط.

الناشر: الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر.

تاريخ النشر: 2011.

عدد الصفحات: 320 صفحة.

يجسد هذا الكتاب نصاً تاريخياً متميزاً، وذكرة أجنبية تلقي الضوء على زمن تارخي يُعد من المتعطفات الحاسمة في تاريخ المغرب الحديث، ويحيط اللثام عن جملة من أسراره الملغزة. كما أنه نص وثائق يخرج عن المألوف في الكتابة التاريخية الغربية، ويتجاوز مجرى النصوص العربية المعروفة التي دأبت على تمجيد الحاكم، وعدم الجرأة على تخطي الخطوط الحمر لثوابت الدولة ومقدساتها، بفضل ما يحويه من مادة خبرية جريئة، وإيماءات غنية، وشذرات تأمل تزخر بالمعاني والدلائل. كما يفتح ورضاً جديدة للمؤرخ، ويتيح للباحثين مساحات معرفية متنوعة في التاريخ الحضاري لمغرب القرن السادس عشر في مجاليه المتوسطي والصحراء على السواء.

نظرًا إلى ما يكتسيه هذا النص من أهمية بالغة، فإننا سننسعى إلى قراءته ضمن زوايا معرفية تتراوح بين التعريف به، وتحديد الموجهات الناظمة لمؤلفه، وتفكيره بنائه المنهجي، وفائدته المصدرية، وتشريح مادته الخبرية لاستجلاء إضافاته التاريخية، من دون إغفال الصورة التي أسسها مؤلفه عن المغاربة وعن الدولة المغربية وقيادتها السياسية المتمثلة في السلطان أحمد المنصور الذهبي، انتلاعًا من رؤية معيارية خارجية تحاكم المغرب بسنتهما وقيمها وأعرافها. أما زاوية الترجمة والتحقيق، فإن قراءتنا لها لن تتجاوز سقف المعاينة التقنية، باعتبار أن الأفكار المطروحة للنقاش والتحليل هي أفكار المؤلف التي تتأى بنفسها عن أي مسؤولية من جانب المترجم أو المحقق.

الكتاب بنية وشكلاً

يرجع أصل الكتاب إلى مخطوطة قديمة في الخزانة الوطنية في لشبونة، كُتُب باللغتين البرتغالية والفرنسية، من دون ذكر اسم المؤلف أو العنوان، ثم سُخّن منها نسخة أخرى في القرن التاسع عشر، موجودة حالياً ضمن أرشيفات كازا كادافال C. Cadaval. وقد نُشر النص المخطوطة في لشبونة سنة 1997 باللغتين الفرنسية والبرتغالية، بعنوانية أنطونيو دياش فارينها A. D. Farinha الذي أولى رعاية فاتقة للنص وظروف نشره، كما حرص على تزويده بالإحالات والحواشى والتعليقات والصور والخرائط. وقام أنطونيو بوردون A. Bourdon بترجمة النسخة البرتغالية إلى اللغة الفرنسية.

تنوّع فصول الكتاب في 146 فصلًا، بحسب تقسيمات المؤلف، مع مقدمة يطرح فيها حواجز تأليفه للكتاب: خصص الفصل الأول منه لوصف عادات المغاربة، بينما جاء الفصل الأخير تحت عنوان: "كيف افتقن النساء والفرسان الثلاثون الذين رافقوهم وما واكتب ذلك من الأحداث". ويلخص عنوان كل فصل الفكرة الرئيسية التي يتناولها المؤلف في مضمون الفصل. وقد دمج مترجمو الكتاب صفحاته الأولى بمداخل مفتاحية لفهم النص المحقّق وإدراك مغالقه وظرفنته وأبعاده، ووضعه في سياق التحولات التي شهدتها العالم المتوسطي في القرن السادس عشر من حيث ظهور توازنات جديدة هندستها قوى سياسية جديدة (إسبانيا، وهولندا، وإنكلترا، وتركيا)، وانتقال المغرب إلى دولة تاجرة منفتحة على جميع الأجناس والأطياف. كما زودوه بصور من صفحات المخطوط الأصلي، وصور لملوك إسبانيا وإنكلترا والبرتغال وبعض السفراء المعاصرين للسلطان أحمد المنصور

الذهبي، وخريطة المغرب لسنة 1576، فضلاً عن أشكال ورسومات، وملحق شملت شجرة العائلة السعودية، وفهارس للأعلام البشرية والجغرافية والبليوغرافيا المساعدة في التحقيق، إضافةً إلى الفهرس العام.

النص في مجلمه مذكرات سجلها المؤلف أنطونيو دي صالدانيا عندما كان أسيراً في مراكش لدى السلطان المغربي أحمد المنصور الذهبي، وهو بذلك يعطي أحداث مرحلة تمتد من سنة 1578، إلى وفاة السلطان المشار إليه سنة 1603، وما أعقبها من صراعات بين أبنائه في السنين الثلاث التي تلت وفاته، فضلاً عما يحويه من أخبار ذات صلة بالإسبان والأتراك وبعض دول الشمال المتوسطي.

بيد أن هذه المذكرات ليست يوميات مسرودة بانتظام، بل هي مادة خبرية سياسية، وردت متقطعة، لكن بخيط رابط نسجه من خلال تدوين كل ما كان يرى فيه فائدة للتاريخ، أكان ما تعلق بتاريخ المغرب أم بتاريخ الجوالى الأوروبي والأسرى المقيمين بمراكش، إلى جانب بعض الإشارات بشأن تاريخ القوى الكبرى آنذاك، مضيقاً إليها ما كان له صلة بتجربته الفردية، كذات فاعلة ومنفعلة مع الأحداث. ومن ثمة، فإن هذا النص هو، بمعنى من المعنى، ذاكرة أجنبية مترتبة لتمثلات مرحلة تاريخية مغربية، وسفر في الزمان والمكان، واسترداد تاريخي يخلق في ذاكرة الوجдан حيناً، وفي ذاكرة الوطن وبلد الأسر حيناً آخر.

الجدير باللاحظة أن هذه المذكرات لم تدون إلا بعد مرور ثلاثة عقود على عودة صاحبها إلى البرتغال، وذلك على يد كاتب مجهول الاسم. وقد قام المؤلف بمراجعة ما خطه قلم الكاتب المجهول، وأدخل عليه تعديلات وتصويبات حفاظاً على تماسك مشاهد ذكرته، وتناسق النص، ولو أنها لم تسلم من عبث الأخطاء كما سيأتي ذكره في موضعه. بيد أن من الإنصاف القول أن الكاتب الذي كلفه بتحرير المذكرات كان متمراً بالكتابة، مالكاً ناصية اللغة، فجاءت الصياغة بأسلوب طليق يستهوي القارئ، ويجذبه بسلاسته وطراحته، ويسحر التشويق الذي ينبعث من متن المذكرات.

المؤلف والموجهات الناظمة للتأليف

تسمح المعطيات المتوفرة في الكتاب بالكشف عن شخصية المؤلف: فهو أنطونيو دي صالدانيا المتنمي إلى أسرة برتغالية من البيوتات النبيلة، حيث شغل والده منصب حاكم مدينة طنجة سنة 1591، ومعه انتقل الفتى الشاب ليشتغل فارسًا ضمن حامية المدينة قبل أن يقع أسيراً في قبضة السلطات المغربية، ويرحل إلى مراكش التي كانت عاصمة المغرب آنذاك - وهناك بقي في الأسر ما يربو على 14 سنة، ثم أطلق سنة 1606 (ص 22)، أي بعد وفاة أحمد المنصور الذهبي بثلاث سنوات. وقد كلف أحد الكتاب بتحرير ما ظل عالقاً في ذكرته من أحداث بعد مرور ما يزيد على ثلاثة عقود، كما سلف القول.

أما الموجهات التي حفظت المؤلف على تأليف كتابه، فتكمن - بحسب ما يُستشف من مقدمته - في حفظ الذاكرة قبل أن يطويها النسيان، خاصة أن المؤلف كانت قد أشرفت عند سرد مذكراته على الستين سنة (ص 21). كما أن التأليف جاء استجابة لرغبة بعض الوزراء الذين استهولتهم ذكرياته، فطلبوه منه تدوينها.

بيد أن تتبع متن المذكرات يسمح بتحديد الموجهات الأساسية التي أجزأ الكتاب تحت سلطتها، وتمثل في الظرفية الجديدة التي صار عليها المجال المتوسطي بعد أن هزم الجيش السعدي البرتغال في معركة المخازن سنة 1578؛ تلك الهزيمة التي شكلت عقدة تاريخية وصدمة نفسية للمؤلف، إذ كسرت شموخ الدولة البرتغالية، وهو ما عبر عنه المؤلف بكلماته، متحدثاً عن الملك البرتغالي سيباستيان I ، رمز العظمة البرتغالية الذي سقط في تلك المعركة: "وكان يومئذ هو عز البرتغال وعنوان عظمته" (ص 22). لذلك، فإن الطريقة السردية الواردة في المذكرات تحيل على المخزون النفسي للكاتب عبر تقنيات البوح والاعتراف المتسתר، وردات الأفعال المتشنجية أحياناً تجاه الطرف المنتصر.

وبالمثل، أتاحت هذه النكسة معطيات جديدة تجلت في تحديد دولة البرتغال، وبروز قوى جديدة تتصارع على الهيمنة البحرية، وخاصة الإسبان والإيكليز والأتراك، ومحاولة كل قوة الاستفراد بالغرب، وهو صراع كان محكوماً أيًّا بسعي السلطان السعدي أحمد المنصور الذهبي إلى تحقيق التوازن في تعامله مع هذه القوى الكبرى التي كانت تملك أوراق ضغط خطيرة تمثلت في تشجيع إخوته على إقصائه عن السلطة. لذلك جاء الكتاب

أشبه بكتاب المؤلف إلى السلطات الإسبانية التي انتهت فرصة ضعف البرتغال لابتلاعها: "وقيدت العديد من الأشياء التي من الضروري أن تطلع عليها هذه المملكة الإسبانية، فتحن اليوم طوغاً أو كرهاً من رعاياها" (ص 21).

ولا يجد قارئ النص عنا في الوقوف على بعض النواطيم المتحكم في تقييم السرد التي ميزت مذكرات أنطونيو دي صالانيا ، وحسب أنها خضعت لسلطة النزعة الوطنية، وهو ما يمكن أن نلمسه في ثنايا الكتاب في مواضع عده ، نقتصر فيها على مؤشرين:

أولهما حرص المؤلف على جعل مسألة افتداء الأسرى البرتغاليين في المغرب القضية المركزية والإشكال الأساسي في مذكراته؛ فعلى امتداد صفحات الكتاب، يتضخم سؤال الأسرى والسفراء والمبوعين لافتاكهم، فيحزن المؤلف عند ذكر كل خبر يشي بفشل عملية الافتداء، في حين يعرب عن سعادته بكل مسعى يكمل بالنجاح، ومن هذا القبيل يأتي ذكر خبر نجاح السفارة في إطلاق سراح النبلاء البرتغاليين الثمانين (ص 47). وبهذه التويرة تسيطر النزعة الوطنية على الكاتب، وكأنه أَلْفَ الكتاب لمعالجة أخبار افتدائه الأسرى البرتغاليين في المقام الأول.

ويتجلى المؤشر الثاني لهيمنة سلطة النزعة الوطنية التي وقع الكاتب في شراكها، وحركت جماح قلمه، في انتقاده بعض الكتابات "المغرضة" عن هزيمة وادي المخازن، واعتبارها أسوأ لحظة في تاريخ البرتغال، حتى أنه وصفها بـ"المصيبة" (ص 34) التي تستوجب "الصدع بالحقيقة" (ص 22)، وهو ما يفهم من دفاعه عن وطنه البرتغال بالقول: "إن المؤرخين الأجانب يحسّبون البرتغال شيئاً هيناً، نظراً لمساحة أقاليمه وليس لما أنجذه سكانه من عظيم المنجزات" (ص 35). وفي المنحى نفسه، هيمنت على المؤلف فكرة دعم حركة المطالبة باستقلال البرتغال عن إسبانيا التي ضمتها إلى مجالها التراقي بعد معركة وادي المخازن. وبذلك يمكن القول إن المذكرات التي يحويها الكتاب مدار القراءة ليست سرداً لزمن فردي، بل لزمن وطن وأمة، فمن البديهي أن تهيمن فيه النزعة الوطنية على حساب الحقائق التاريخية، وتحضر الرقابة الرسمية التي تحضن مقدسات الوطن وتاريخه. كما يتمظهر ثانياً في تشخيص الروح الوطنية حين يعارض حنين ذاكرة وطنه البرتغال، فيستدرج القارئ للإنصات إليه، وهو ما ساهم أيضاً في توجهات كتابته.

وفي سياق الموجهات الناظمة لتأليف الكتاب أيضاً، ينبغي استحضار الشعور الذي كان ينتاب المؤلف بالأخطار المحدقة بإسبانيا على الرغم من الإعلام المضل والدعائية بقوتها، وهو ما يُستشف من قول المؤلف من أن نص هذا الكتاب "يرمي إلى غaiات بعيدة" على ما يحمله من شحنة سياسية ودلائل لها مغزى عميق.

في المنهج والمقاربات

تسمح القراءة الراسدة للمنهج الذي وظفه المؤلف بالقول إن إستراتيجية التأليف التي تبناها تأسست على ثلاثة مركبات:

- ✿ استحضار التاريخ كأداة لإعادة الاعتناء إلى البرتغال والأسرى البرتغاليين؛
- ✿ مقاومة الذاكرة للفراغ والنسفان؛
- ✿ رؤية الآخر بمنظور التعلّي والدونية.

شكّلت هذه المركبات الخطيط الناظم لمذكراته، وهو ما يطرح السؤال المنهجي الكلاسيكي عن الموضوعية والحياد في سرد تلك المذكرات، التي تستند أحياناً إلى الذاتية والأهوء، وإلى سلطة ثقافية تتمثّل من الهوية الأجنبية والاتّمام الحضاري عند تدوين مفاصل الأحداث، الأمر الذي يجعلها أحياناً تبريرات واتهامات مجانية توجّه إلى الآخر، وتاملات شخصية وذاتية تعكس بصمات صاحبها وزمن الثقافة الذي عاش فيه. وبما أن صاحب المذكرات يعتمد على ذاكرته الذاتية في سياق الاسترجاع التاريخي، فإن الأمر يطرح مدى قدرته على تقديم المعلومات بموضوعية، ومقاومته كل شكل من أشكال الرقابة الرسمية أو الذاتية؛ فهو يوظف مذكراته بوصفها وسيلة تعابير يتعالى داخلاً النص التاريخي والشعور الوجداني، والاتّعاكاسات النفسية، وهو ما يحول دون تحقيق التوازن في عملية التواصل الرمزي مع الآخر، ويسمح باختراق الذات الكاتبة للنص المستعاد. صحيح أن المؤلف ليس عبادة المؤرخ الموضوعي في بعض مواضع مذكراته، ومنها، على سبيل المثال، حديثه عن السجن الذي خصصه المولى محمد السعدي للأسرى المسيحيين، والذي يصفه بأنه كان فسيحاً ومزوداً بكل اللوازم (ص 29)، بيد أن معظم نصوصه قفز عن روح الموضوعية انطلاقاً

من نزعة الاستعلاء التي وَجَّهَتْ منهجه في قراءة الأحداث، وجعلته غير قادر على الخروج من جلده، والتحليق خارج دائرة ثقافة عصره، فظل في أغلب أحكامه مرتبًا بذاته عبر مواقفها المتعصبة، إقبالًا وإدبارًا، فهو لا يخفى تفضيله المسيحية على الإسلام (ص 92)، ويصف المغرب ببلد الفتنة والفوضى وبلد الأعراب (ص 44) والرشوة واستعمال المال (ص 71)، ويسم القضاة المغربي بالتجاوزات (ص 118)، ويصور سلطان المغرب أحمد المنصور بأنه راع للأجانب، لكنه يفسر ذلك برغبته في تحقيق النهضة على أكتافهم (ص 43). ويصف حملة القائد جؤز للسودان بأنها أمعنت في السلب والنهب (ص 126)، ويصف أهل شنقيط بأنهم همج يأكلون لحم الأسود والفيلة (ص 86). ويدرك في موضع آخر أن اختلاط غلمان القصر النصاري بالغاربة جعلهم ينساقون معهم في الاحتلال الخلقى بحيث "تلطخوا إلى درجة نسيان ما لُقُنوا من الشريعة النصرانية" (ص 90)، إلى غير ذلك من الأحكام التي تنبو عن الحقيقة. وقداته نزعته الاستعلائية إلى استعمال عبارات نابية في وصف المغاربة، مثل "الدناة" (عنوان الفصل ص 92، 191)، و "التصرف الهمجي" (ص 193، 145)، وغيرهما من عبارات الشارع التي تفوح منها رائحة التعصب والاستعلاء العرقي، وتقتضي من القارئ الحصيف كثيراً من التحوط والاحتراز.

ومما زاد في الخلل المنهجي للمؤلف، حسبما سبقت الإشارة إليه، هو أنه كتب مذكراته بعد ثلاثة عقود من الأحداث التي عاصرها، وفي وقت كان قد بلغ من الكبر عتياً، الأمر الذي يجعلها نصوصاً غير آتية، علماً أن المسافة الزمنية الفاصلة بين وقوع الحدث وتاريخ الكتابة عنه تكتسي بعدها مهماً في الكتابة الاسترجاعية، واستحضار المعلومات بشكل انتقائي يخضع لشروط وظرفية لحظة التدوين، بصورة المجتمع المغربي التي التقطها الكاتب البرتقالي أعيد تركيبها مرتين: المرة الأولى حين سجل الأحداث في ذاكرته، والثانية حين روى تلك الأحداث لكاتب النص، وجعلها تتحول من سارد داخلي إلى سارد خارجي، وهذا ما يجعل التحرير والنسيان وضياع التفصيات أكثر احتمالاً لاختراق الصورة الأصلية التي شاهدها المؤلف في حينها.

ويلاحظ أيضًا أن منهجية المؤلف اتسمت أحياناً بقطع سياق الحدث؛ فعند معالجته استعداد الجيش السعدي لغزو السودان (ص 124)، يقطع المؤلف الخبر وينتقل إلى معالجة هزيمة إنكلترا أمام البرتغال، ثم يعود في الصفحة 126 لمواصلة الحديث عن غزو السودان (انظر أيضًا روايته عن غزو شنقيط وانتقاله إلى معالجة علاقة المنصور بإسبانيا ص 87 - 88).

في سياق منهجية الكتابة عند أنطونيو دي صالحانيا، يستشف قارئ النص عجزه عن الانفلات من سلطة التفسير الديني للأحداث والواقع المسرودة، وهو ما يمكن وضع الأصبع عليه في مواطن عدة من نص المذكرات؛ فهو يفسر النكسة التي تعرضت لها البرتغال بمشيئة الله (ص 34). وفي خضم حديثه عن انتصار الأمير السعدي مولاي الناصر على الأمير مولاي الشيخ وتوقعاته بأن المغرب سيخضع له بعد هذا الانتصار، يقول: "لكن كانت مشيئة الله خلاف ذلك، فلم يحالقه النجاح في خطته" (ص 157). وترد أحياناً بعض الصيغ التعبيرية التي تؤكد المرجعية الدينية للمؤلف في التفسير، من قبيل القول: "وكان ذلك من تجليات القوة الإلهية" (ص 193)، أو قوله: "أقدم لكم تقريراً لتتمكنوا من إدراك أن ما قدره الله لا توجد أي معرفة ولا أي احتياط يمكن دفعه" (ص 293). وفي موضع آخر، عَدَ الطاعون الذي حل بمراکش سنة 1598 عقباً من السماء (ص 215)، ناهيك عن عدم قدرته النائي بنفسه عن سرب المؤرخين المسيحيين الذين كانوا يبنون أحكامهم على تنبؤات الرهبان (ص 221)، وهو ما جعله جبرياً في التفسير، وعاجزاً عن تجاوز النظرة التي ترى في التاريخ صورة لتجلي الغسل الإلهي، وتعطيلًا للإرادة البشرية. لكن في مقابل ذلك، نجد المؤلف يقرأ بعض الأحداث قراءة تفسيرية قائمة على التحليل والتحليل وربط الحدث بمسبياته؛ إذ إنه فسر تسيير الحملة العسكرية نحو السودان عن طريق الساحل بأنها كانت لغرض تقصير المسافة من جهة، وتجنب الرمال من جهة أخرى. ويحلل دوافع الغزو بعدم قدرة المنصور على أداء مرتبات الجنود (ص 84 - 85). كما حل إخفاق حملة حمو بن سالم للسودان ببعد نظر ليستخلص أنها لم تشكل هزيمة بالنظر إلى نتائجها البعيدة؛ إذ إن المنصور صادر خلالها ثروات قادته وعوض بها خسائره، وتمكن في الوقت ذاته من التخلص من جنود أهل الشرق الذين كانوا يزعجونه ويتطاولون على حكمه (ص 86 - 87).

ومن باب الإنصاف أيضًا نثبت ما تميز به المؤلف من روح نقديّة للأحداث والواقع التاريخيّة؛ فتعامله مع الروايات الشفوية التي استقاها من قلب المجتمع المغربي لم يكن تعاملًا آليًا، بل اعتمد على إثبات صحة الخبر من خلال اختبار من سمع منهم، كالقائد ابن السفياني، سيد القصر الذي حكى عنه صداقته للنصاري، واختبره في ذلك فوجد موقفه منهم صحيحاً (ص 134)، وهو ما يؤكده بقوله في موضع آخر: "وقد وقنا على صحة

ذلك عدة مرات فيما بعد، وتبين من التباحث معه" (ص70). كما أنه لم يكتف بسماع الخبر، بل حرص على متابعة مستجداته، وهو ما يُفهم من قوله: "سمعنا فيما بعد" (ص145).

والراجح أيضاً أن الرجل كان يقرأ بعض الواقع بتمعن وتبصر. ولا غرو، فقد استطاع أن يكتشف مؤرخين كتباً عن معركة المخازن بروبيتين مت指控تين ومتضارتين: أحدهما فرنكي الذي تحدث في أحد مؤلفاته عن البرتغاليين من دون دراية ومعرفة ببطائع البرتغاليين لأنّه أجنبي، وبالغ في سرد التفصيات، بينما رد عليه الآخر، مندوصاً، في كتاب آخر، لكنه وقع في فخ سورة الغضب. وهذا الانتقاد في حد ذاته يبيّن موقف أنطونيو دي صالدانيا من كتابة التاريخ، والموقف المحايد الذي ينبغي أن يتّسم به المؤرخ، ولو أنه وقع هو نفسه في الفخ ذاته في رؤيته لـ"الآخر" حين نعت المغاربة بـ"كفار بلاد البربر" (ص131)، وشوه عاداتهم على لسان الكتاب الأجانب من دون أن يجرؤ على انتقادهم، وكال لهم الخيانة والكذب، والطمع والبخل والاندفاع والرغبة في النهب والتخريب (ص23)، وتقلب الأحوال (ص157) من غير أن يكلّف نفسه وضع هذه الأحكام على محك المساءلة والتحقيق.

يتضح من خلال تتبع النصوص والروايات الواردة في الكتاب أن منهجية المؤلف اتسمت أيضاً بالاختصار وعدم الإغراء في التفصيات كما يُفهم من سياق كلماته: "ولأني قررت الأطيل في هذه المذكرات" (ص254)، وكأنه وضع ميثاقاً مع متلقي النص بعدم الاتجاه في متأهله التطويل. ومع ذلك، لم تكن الأخبار الواردة في كتابه مبتسرة ولا مخلة بالمعنى، بل جاءت أحياناً دقيقة في تحديد تاريخ الحادثة باليوم والشهر والسنة، وحتى التوقيت بالساعة في بعض الأحيان، حيث ضبط إحدى الواقع بالساعة الرابعة ظهراً (ص158). وتميز كثير من المعلومات النصية عنده بالدقة كما يتبين ذلك من وصف السيف الذي كان السلطان أحمد المنصور يتقدله، إذ يذكر أنه كان مرصعاً بالجواهر (ص133). ومما زاد في قيمة روایاته ومشاهداته حرصه على التقريب عن الواقع المskوت عنها والمطموسة في مصادرنا العربية.

تميزت منهجية المؤلف أيضاً بمقارنة الروايات المتضاربة وترجيح الصحّحة منها بالأدلة، وهو ما يتجلّ في المقارنة التي عقدّها بين روایته عن الغلمان النصاري السبع الذين يسمّيهم الشهداء، وهم الذين قُتلوا بسبب تعقّلهم بال المسيحية وعدم إذعانهم لاعتقاد الإسلام، والرواية المخالفة التي أوردها مندوصاً بقوله: "لكن ما قلت هو الحقيقة، فإنني تعرّفت تمام المعرفة على الغلامين الذين انتزعهم القائد جؤذر من الاستشهاد" (ص95).

ثمة ميزة أخرى اتسمت به منهج أنطونيو دي صالدانيا وهو اعتناؤه بالمعطيات الرقمية: إذ تناول في كتابه مجموعة من الإحصاءات الدقيقة بشأن عدد الجنود المشاركين في المعارك، وعدد الخيام المنصوبة لهم، وكذا مقدار الصرائب والجبايات والقياسات، وعدد معاصر السكر (ص-39-30-31-41-43-52-73-77.....)، وغيرها من الإحصاءات التي تفتقر إليها المصادر الغربية. لكن هذه الإحصاءات لم تسلم من شطط المبالغة وتهويل الأرقام أحياناً؛ فعند سرد خبر معركة جرت في عام 1575 بين زعيم مغرب متّصوف، وهو علي بن مسعود، وقوات دورانتي دي مينيس Duranta de minas، يذكر أن هذا الأخير فقد رجلاً واحداً فقط، بينما كانت خسائر المغاربة فادحة؛ إذ قُتل جميع محاصري مدينة طنجة، وأُسر 900 شخص ما بين نساء وأطفال، وهو قول لا تخطئ العين السليمة في إصابة إسفافه ومغالاته.

في بعض الأحيان، يبدي أنطونيو دي صالدانيا، في تعامله مع الخبر، ما ينهض حجة على وعيه التاريخي والسياسي وعمق التفكير وبعد النظر؛ فعندما يصف بعض التواهي الزراعية في المغرب كدكالة وتماسنا، يذكر أنها لو كانت مستثمرة استثماراً جيداً لاستطاعت أن تموّن كل المغرب (ص26). كما تنبه، وهو يذكر خبر إدخال السلطان المنصور السلاح إلى المغرب بكثرة، إلى أن ذلك سيشكّل خطراً داهماً على الاستقرار السياسي في المغرب بعد وفاته (ص43).

في الآليات المصدرية

تعددت مصادر الكتاب وتتنوعت بين اشتغال آلية الذاكرة واعتماد النص المكتوب، وما التقطته أذن المؤلف من روایات شفوية، ناهيك عن المشاهدة المباشرة التي سرد فيها من الأحداث ما وقع تحت بصره.

فيخصوص آلية المصدر المكتوب، يمكن القول إن المؤلف تجاوز سقف ذاكرته الشخصية، واستعان بمصادر إضافية من أجل إحياء مجري الحدث في ذاكرته واستعادته لتحميل الأحداث التي لم يشارك فيها شخصياً، وتعزيز آرائه وتبرير مواقفه. لذلك، استند إلى بعض المصادر المكتوبة، مثل كتاب **وصف البرتغال** لدوراتي نونيز Nunes D. (ص 96)، بالإضافة إلى الرسائل التي كان يتبادلها مع بعض الفاعلين والمؤثرين في الأحداث، من قبيل الرسالة التي تلقاها من بيرو كاليكو، وأورد نصها في الصفحة 146.

أما بالنسبة إلى آلية المصدر الشفوي الذي أثّر معظم معمار ذاكراته، فالفضل يعزى إلى أن المؤلف كان شاهد عيان ومعاصراً للأحداث، فروى عنها من موقع المنشق المباشر، أو من مصدر الإنفصال الخلاسي، أو نقل عن عainوها من مصادر موثوقة (ص 92). ومما زاد في قيمة مصادره السمعية أن صدقة متينة كانت تجمعه بالأسرة الحاكمة، ومن ضمنها أحد الأمراء السعديين، وهو الحسن بن أحمد، ابن خال السلطان أحمد المنصور (ص 204) الذي نقل عنه بعض الروايات. كما نقل أقوالاً منسوبة إلى السلطان نفسه وعلى لسانه، إذ كان يورد بين الفينة والأخرى عبارة: "كان الشريف يقول:" (ص 36- 194). بل استطاعت أذنه أن تلتقط بعض الحوارات الساخنة، ومن بينها حوار السلطان أحمد المنصور مع الغلمان المسيحيين السبعة الذين أعدتهم بعد أن تحدوه في زعزعة ثوابت هوبيتهم الدينية (ص 94).

مع أنّ أنطونيو دي صالدانيا كان يُحسب في عداد الأسرى، فإنه كان يتمتع بحق التنقل داخل المدينة وتبادل المراسلات، وكان قد تمكن من الاختلاط بأسرى وادي المخازن (ص 168)، كما كان على صلة بالتجار والسفراء والمعوثين وقباطنة البرتغال في مدينة مازغين. وكانت تجمعه أيضاً علاقة مع بعض القادة العسكريين مثل كاوهي يوكريزية الذي حكى له بنفسه معارضته خطة أبي فارس بالهرب إلى مكان آمن (ص 253). وبفضل مخالطته جميع هذه الشرائح الاجتماعية، تمكن من توسيع مساحة معلوماته، والتعرف إلى أدق تفصيات الحياة في البلاط السعدي، وما كان يروج من دسائس ومؤامرات.

أما الآلية المصدرية الثالثة التي استند إليها المؤلف في كتابه، فتتجلى في المشاهدة بالعيان، وهو ما يعكسه قوله: "وهذا الأخير - المؤلف - هو الذي يكتب لكم ذكريات هذه الأحداث، وهو شاهد على أغليها" (ص 139). ولا شك أن قراءة راصدة لنصوص ذاكراته تؤكّد حضوره في الميدان، والتقط كل المشاهدات التي رأها بأم عينه ليحتفظ بها في مخزون ذاكرته.

وإذا كانت الآليات المصدرية التي أنتجت هذه المذكرات تُعد من الآليات المألوفة والمطلوبة في المصنفات التاريخية، فإن المؤلف اعتمد في بعض الحالات على مصادر مجهولة الهوية، وأورد الخبر عنها في صيغة المبني للمجهول، وهو ما يتجلّي في ما كتبه في الفصل الأول من مذكراته عن عادات المغاربة، حيث استند في رصدها إلى "كتاب" لم يذكر أسماءهم، وعوّم معلوماته بطريقة تمّ عن إحدى نقط ضعفه المصدري (ص 23).

صورة الدولة والمجتمع عنه ومحاولات التشويه

تساهم مذكرات أنطونيو دي صالدانيا في اختراق ثنايا المskوت عنه في تاريخ المغرب خلال عصر حكم السلطان أحمد المنصور أفقياً وعمودياً، وتسمح بإعادة سبك أسئلة جديدة ومفتوحة بشأن عوائق التطور التاريخي للدولة المغربية؛ ذلك أن نصوص ذاكراته تبوح بما لم تتمكن المصادر العربية البوح به، لأن صاحبها شغل ذاكرته في اتجاه يلخص صورة السلطان المغربي، لكن من دون وضعه في مرتبة الذات المتعالية عن مرتبة البشر، ومن دون خشية المساس بسمو مكانته التي كرست المصادر التاريخية العربية كل طاقتها لاستنباتها في المخيال الشعبي بهدف الرفع من رمزية السلطان وهيبته أمام الرعية؛ فقدر ما تعاملت معه أياًًضاً كبشر يمتلك من العورات ما لم تجرؤ المصادر العربية على فضحها.

إن فحص متن تلك المذكرات يثبت أن المؤلف قدّم صورة السلطان أحمد المنصور الذهبي كسياسي ذكي وداهية من الطراز الرفيع، وذّكر بدبليوماسيته البارعة ومهاراته السياسية التي وظفها للحفاظ على علاقات متوازنة مع كل من إسبانيا والأتراك (ص 37- 33). كما توه في مواضع عدة بحنته وقدرته على مراوغة ملك إسبانيا فيليبي الثاني Felipe II بهدف الحيلولة من دون تسليميه مدينة العرائش (ص 88- 89)، ولللعب ضده بورقة الإنتكليز (ص 103- 104). ويصوّره أيضاً بأنه كان على دراية ووعي بمصير اقتصاد بلاده، إذ تعلم من التجربة أن التجاراة في زمانه هي من أسباب النهضة، فجند إمكاناته كلها لتطوير هذا القطاع وتنميته (ص 76). كما يصفه بأنه بعيد النظر في اتخاذ احتياطاته من المال والذهب لواجهة التحديات المستقبلية (ص 84).

في مقابل هذه الصورة اللامعة، تقدم ذاكرة أنطونيو صورة سوداوية للسلطان المغربي؛ فهو الرجل المعجب بالنساء إلى حد التخمة، إذ شيد إقامة لم يكن لها نظير في عالم الترف الملوكي، وفي داخلها "غرف لأزيد من ألف امرأة، من جملتهن العديد من النصرانيات" (ص 76). و"أنشا له ولنسائه حمامات لا يوجد لها نظير في العالم" (ص 198). كما تقدمه المذكرات على أنه الرجل الشبكي الذي لا يخرج عن عادات المغاربة في حب الشهوة، واستغلال النفوذ، والضرب بالعواطف الإنسانية عرض الحائط. ولتماسك شهاداته، يدرج المؤلف خبر إجبار السلطان المغربي ابنة أحد أعيان مدينة القصر الكبير على الزواج منه رغم إرادتها وإرادتها أبيها، ويروي كيف أن أبا الفتاة توفي حزناً وكمدرًا على اختصار إرادته وقتل مشاعرها بعد ست ساعات من توجيه الأمر بقدمها إلى القصر، ثم وفاة الابنة نفسها بعد شهرين نتيجة الصدمة العاطفية التي ألمت بها (ص 188).

وعلى عكس ما نسبته الإسطوغرافيا العربية حول آداب السلطان السعدي وسمّه أخلاقه وسمته وحلاوة لفظه، لا يتورع أنطونيو عن سرد بعض الكلمات البذيئة والعبارات الساقطة التي كان يتغافل بها أحمد المنصور في وجه خصومه (ص 94، 194). كما يخبرنا أن أخيه الأمير مولاي الشيخ حاكم فاس كان من المدمنين على معاقة الخمر التي كانت لا تفارق مجلسه (ص 111، 194).

وبخلاف نبرة المتون العربية التي تُبرّز السلطان السعدي بطلاً ذا قدم راسخة في الجهاد، تذهب مذكرات أنطونيو دي صالدانيا إلى تصويره مظاهراً للمسيحيين وموالياً لهم (ص 31-30). ونكتفي في هذا الصدد بثلاثة نماذج: أولها تبرير المؤلف عدم تسليم السلطان المغربي مدينة العرائش إلى الإسبان بأنه لم يكن نابعاً من روح الوطنية والجهاد، بل من خوف من هيچان الرأي العام المغربي ضدّه إذا ما تجرأ على مبادرة من هذا القبيل (ص 88). والنموذج الثاني هو عزم السلطان السعدي على إلغاء قرار إعدام الغلمان النصاري الذين أساءوا على العقيدة الإسلامية لو أنهم صرحوا أمامه وأمام من حضر معهم بأن ما نقل عنهم مجرد كذب وافتراء، بل يشير إلى أنه ندم على قتليهم (ص 95-94). ويتجلّي النموذج الثالث في سعي المؤلف إلى جعل مسافة بين الروح الجهادية للسلطان المغربي وحملاته العسكرية التي لم تكن تستهدف سوى التوسيع وجمع الأموال، وهو ما يوضحه بالقول: "لم يكن يشغل الشريف سوى توسيع مماليكه والتحكم في أمراها وملء خزانته بالأموال" (ص 96). وفي المنحى نفسه قدمه في موضع آخر بوصفه السلطان الذي تنكر للحجية الإسلامية عندما أزعمت الرأية العثمانية من مقدمة ركه، وسُحبَت على الأرض ومؤقت تحت بصر قائد العسكري بضغط من السفير الإسباني (ص 60).

أما صفات الزهد والتقوى الرايحة في المصادر العربية بشأن السلطان المغربي أحمد المنصور، فهي مطحورة وغائبة في قاموس أنطونيو؛ فالعاهل السعدي يحضر في مذكراته رجلاً سفاكاً عطشاً للدماء، والإعطاء القرينة على ذلك، يذهب المؤلف إلى سرد إحدى رواياته التي تزعم أنه ذبح ثمانية آلاف نفر من قبيلة زواوة في مساحة زمنية قياسية لم تتجاوز ساعة واحدة، وإن كان يبرر ذلك بأن هؤلاء كانوا سيدخلون المغرب في أتون فتنّة لا تبقي ولا تذر (ص 54). وتصوره تلك المذكرات أيضاً بأنه رجل قمع يمتلك من آليات العنف والقهر ما لم يشهده تاريخ المغرب، فقد كانت له غرفة في قصره يقتل فيها الناس شنقاً ويلقي بجثثهم في البئر (ص 96). وهو أيضاً رجل مزاجي لا عتمد في سلوكه وحربه على القمر الإلهي بقدر ما يعتمد على الغيب وأقوال المتجمّين (ص 194-241)، ناهيك عن بروزه في نصوص تلك المذكرات كأحد الزعماء الضالعين في المتاجرة بالعبيد (ص 138).

وبالليل، كان اغتيال المعارضين -بحسب هذه المذكرات- يمثل الهاجس الموجه لتحركات أحمد المنصور الخارجية (ص 39). وفضلاً عن ذلك، كان مسكوناً بروح الانتقام، ويقيم دليلاً على ذلك الرواية التي تناول فيها انتصاره على أخيه مولاي الناصر: فعندما هزم الأخير، حمل رأسه إلى السلطان، ورغم الرايحة الكريهة التي كانت تتبث من الرأس المتعفن، فقد أبدى ارتياحه وصرح بأنه "لم يسترُوح أبداً من العنبر أذكى من ذلك طيباً" (ص 168).

من ناحية أخرى، تحرّص نصوص المذكرات كذلك على إظهار الطرق الهمجية التي كان السلطان أحمد المنصور يطبقها في معاقبة الخصوم: فبعد اغتيال الأمير أخيه مولاي الحسن، قرر العقاب الجماعي لكل المقربين منه، إذ جمعهم أمام نار ملتهبة، وجعلهم في سفود من خشب "وشواهم في ساحة تادلة". كما لم يتورع عن إخفاء الفتى النصاري وحرمانهم من حقهم في المتعة الجنسية (ص 145).

وبحسب مشاهدات أنطونيو، لم تكن هذه التزعة الشرسة تجاه خصومه وإمعانه في استئصال شأفة معارضيه يعكسان صورة السلطان الحازم القوي، بل كانا يخفيان وراءها سلطاناً يتملّكه الخوف والذعر في المواقف الحاسمة؛ فهو الرجل الذي يتحين فرصة الهروب كلما تبيّن له أن خصميه على وشك الظفر به. هكذا صورته مذكراته رجلاً ترتعد فرائصه حين كشفت عن استعداده للفرار من مراكش إلى جبل سوس توقعاً لهزيمة محتملة مع

أخيه مولاي الناصر (ص 168). كما صورته سلطاناً ضعيف الشخصية، مسلوب الإرادة أمام الشخصيات المتنفذة في الدولة من أمثال القائد مصطفى باشا الذي كان يتحكم في قراراته حتى أنه رفض تعينه لابنه أبي الحسن ليجعله تحت قيادة الجيش المتوجه نحو تبكتو (ص 112-113).

وبالمثل تصور مذكرات أنطونيو دي صالحانيا الدولة السعودية على أنها دولة هشة في بنيتها لاعتمادها على الخبرة الأوروبية، فالأتراك هم الذين يسيرون اقتصاد المغرب، وهم الذين يديرون المصانع وورش العمل، واللوائح والمعاملات المالية، حتى أن العاصمة مراكش اكتظت بالصانع والتجار وأصحاب رؤوس الأموال الأجانب (ص 43، 110). ولتأكيد صحة ما يذهب إليه، يذكر أنواع المدافع التي كان يصنعها الصناع والخبراء الأوروبيين بمراكش (ص 110)، ومعاصر السكر الواقعة تحت إشرافهم، ويورد مراسلات أحمد المنصور إلى ملوك أوروبا طالباً إرسال المزيد من اليد العاملة الماهرة (ص 76).

وعلى الرغم من الإزدهار الاقتصادي الذي عرفته الدولة المغربية في تلك المرحلة التاريخية، فإن مذكرات أنطونيو يجعل القارئ يلمس أنها لم تكن سوى دولة الريع التي تبني مجدًا هشًا يقوم على قاعدة العنف لتحسين الجباية، ومصادرة ثروات الأغنياء (ص 52-53). كما تقوم على اقتصاد الغزو وال الحرب التي تؤدي إلى حضارة ترفية غير منتجة، مزدهرة سطحياً، ولكنها فجة في العمق، حضارة لا تنسى بالاستمرارية لأن مواردها رخوة وغير قابلة للاستثمار، وهو ما يسمح بإعادة طرح السؤال بشأن أحد العوامل الأساسية المتحكمة في إجهاض الصيرورة التاريخية للمجتمع والقوى السياسية في المغرب. فالدولة المغربية باحتجارها السوق الأعظم، على حد التعبير الخلدوني، وبلجؤها إلى العنف في تحصيل الضرائب كمؤشر للولاء بدل المواطنة، لم تسمح بظهور طبقة اجتماعية قادرة على تحقيق إرهاصات الدولة الحديثة. كما تؤكد مذكرات أنطونيو أن الدولة المغربية لم تكن سيدة القرار، بل كانت تتبعاً لقوى الأوروبية الكبرى، وهو ما جعلها تضطر إلى الاستئثار بها حفاظاً على مصالحها، الأمر الذي عمق الفجوة ووسّع شق الانفصال التاريخي بين الدولة والمجتمع.

معطيات نصية جديدة بشأن الاقتصاد والمجتمع

يجد القارئ في كتاب **أخبار أحمد المنصور سلطان المغرب** نصاً نابضاً بالحياة، قبلاً للاكتشاف، ومتناً جديداً يسلط الضوء على بعض الحلقات المعتمة من التاريخ المغربي، حيث تخلله بين الفينة والأخرى معطيات نصية طريفة، أو خارجة عن المألوف، وتأتي أحياناً في سياق تيار مضاد لتصورات كتاباتنا التاريخية المشدودة إلى مراكز النفوذ والرقابة الرسمية.

لا يمكن في هذا المقام حصر جميع المعطيات النصية الجديدة التي يحويها الكتاب، ولذلك سنقتصر الكلام على أبرزها، وخاصة ما له علاقة بنصوص التاريخ الاقتصادي والاجتماعي التي ظلت مطمورة في غياب الإهتمام والتهميش في كتاباتنا التاريخية المغربية، أو في بعض المعلومات النادرة والطريفة التي أخطأتها عين المؤرخ المغربي، فشكلت بياضاً في تاريخ السعديين.

يمكن التتويج في البداية ببعض الأخبار الجزئية الدقيقة التي ترد في ثنايا المذكرات، من قبيل الاهتمام الكبير الذي كان السلطان أحمد المنصور في حياته الخاصة يوليه للمجوهرات، والإشارات المتكررة بخصوص اقتنائها لترصيع السيف الذي كان يتنقله (ص 98).

وفي مجال العادات والتقاليد التي انتشرت في المجتمع المغربي، سواء بسب الموروث الثقافي أو نتيجة القيم الواقفة بفضل الانصهار والاندماج بين المسلمين والجالي الأوروبية، تستشف من مذكرات أنطونيو دي صالحانيا عادة بروتوكولية رسمية مرتقبة بالباطل السعدي وهي تقبيل الفتى النصارى يد السلطان السعدي تارة أو ركبته تارة أخرى، كرمز معنوي للطاعة والتتفاني في خدمة الدولة المخزنية (ص 146، 231). كما يكشف أحد نصوص مذكراته عادات السلطان السالف الذكر في احتفالات عيد الأضحى (ص 103)، فضلاً عن الضوء الذي تسلطه على السحر والتطبير من بعض الأحداث، وهي العادات التي كانت منتشرة لدى المغاربة، ولم ينج منها حتى السلطان نفسه الذي كان يخضع للسلطة المعنوية للمنجمين الذين يدورون في فلكه (ص 205-206).

ومن العادات والتقاليد التي انتشرت في المغرب، ويمكن عدّها من العادات الناجمة عن الملاقة بين عادات شعبيين متراكبين نتيجة الحضور الأوروبي في المغرب، شيوع لعبة المصارعة التي كان الفتى النصاري يمارسونها، وكان بطلاها هو المصارع بيرو غاليفو Pero Galego (ص 144).

ويحيط أنطونيو في مذكراته اللثام أيضًا عن أسلوب الرسائل المشفرة التي كان السفراء يستخدمونها كرسائل سفير الملك فيليب في مراكش (ص 101). كما يكشف عن بعض البيوتات التي كانت متعاطفة مع النصاري، ومنها عائلة آل بوكرزية التي كان أحد أفرادها واليًا على تافلالت (ص 50-51).

وعند تناول أحداث غزو السودان، يتحدث المؤلف عن إهداه ملك شنقيط فتيات إلى الجنود مقابل مسلطه، كما يتحدث عن الحيلة التي قام بها جنوده لمواجهة قوات حمو بن سالم الذي أخطأ في حسم المعركة لصالحه مبكراً (ص 86).

ومن القضايا الاجتماعية الطريفة التي تثبت في نصوص مذكرات أنطونيو، طريقة إصدار الأحكام القضائية والعقوبات التي تتفذ في حق المتهمين والسجناء، وخاصة الأشخاص الذين لم يسددوا مستحقاتهم من الديون (ص 219)، وكانت الأحكام تصدر شفويًا ومن دون محاضر أو مساطر معقدة (ص 118). كما ترد نتف خيرية عن تدخل القضاء المغربي للفصل في المنازعات التي كانت تقع بين الإنكليز والإسبان القاطنين في مراكش؛ ففي هذا الباب نجد إضافة نوعية وسداً لغارات تركتها المصادر العربية.

وتمدنا مذكرات أنطونيو في مجال التاريخ الاجتماعي أيضًا بخبر ثورة اجتماعية قام بها أهالي الأطلس سنة 1583 كردة فعل احتجاجية على سماح السلطان السعدي للنصاري باستغلال معامل السكر الموجودة على أراضيهم، بناء على العقود المبرمة بينهم وبين السلطان، وهي عقود مكنت المسيحيين من الاستحواذ على الأراضي المغربية لإنتاج قصب السكر وتسيقه (ص 72)، وهو ما رأى فيه الأهالي نوعًا من "الاحتلال" وتغريب ثروات البلاد للأجنبي.

وفي منحي التهافت الأجنبي على المغرب خلال عهد السلطان السعدي أحمد المنصور، تلقي مذكرات أنطونيو ضوءًا على الجمالي الأوروبي التي كانت تقطن في مراكش بأعداد كبيرة، ومن أجناس مختلفة: إنكليز وفرنسيين وإسبان وفلامانيين وإيطاليين. وكانت كل جالية تسعى إلى كسب ود السلطان المغربي (ص 197) الذي شيد لهم دورًا فخمة جعلت منهم مجتمعًا أوروبيًا قائماً بذاته، وفيه تمعنوا بحرية العقيدة، ومنحوا جميع التسهيلات في معاملاتهم. وكان للأسرى المتزوجين دور خاص يعيشون فيها في رغد من العيش حتى أنهم لم يكونوا يفكرون في العودة إلى أوطانهم (ص 74).

ييد أنّ هذا الحضور الأوروبي كان - بحسب هذه المذكرات - وراء النهضة الاقتصادية التي عرفها المغرب في عهد السلطان أحمد المنصور، إلى جانب الاستقرار الذي نجح في تحقيقه، لذلك أصبحت الموانئ تمور بالحركة التجارية بفضل الأوروبيين فيها، كما نشطت معاصر السكر بفضل "الخبرة" الأوروبية بلغ عددها 18 معاصرة وفرت الشغل لمن ناهزوا 36 ألف عامل (ص 76)، وارتفاع إنتاج التخيل عن طريق التخصيب بالتأثير قبل أن يكتمل طوله (ص 73). وقد أثبتت المذكرات ارتفاع دخول خزينة الدولة، ورخص الأسعار، وازدهار مراكش العاصمة (ص 103-102). وفي هذا الاتجاه، يأتي المؤلف إلى ذكر الإجراءات الاقتصادية التي اتخذها أحمد المنصور لتنمية اقتصاد بلاده، ومنها عدم السماح بإخراج الأموال من المغرب، واحتكار إنتاج الملح (ص 79). كما يتفرد بذكر معلومة اقتصادية طريفة، مفادها أنّ السلطان أحمد المنصور يعُد أول من استعمل التبريد بالثلج، بهدف تبريد الماء وحفظ الفواكه طازجة (ص 103-102).

وفي المجال الصحي، تبيّن في ثانياً مذكرات أنطونيو إشارات طريفة أيضًا حول بناء مستشفى كبير خُصص لعلاج الأسرى النصاري، ويعرف بـ"دار الرحمة" (ص 73، 214). كما تناصح مشاهداته عن تشييد السلطان أحمد المنصور قصراً يضم دوراً ومجالات خضراء وحدائق غناء، إلى جانب صيدلية كانت تُستغل لتركيب الأدوية (ص 73).

علاوة على هذه المعطيات الخاصة بمجال العلاج والاستشفاء، تزودنا مذكرات أنطونيو دي صالدانيا بمعلومات عن بعض الكوارث الصحية، مثل وباء الطاعون الذي حل بمراكش وبعض المدن المغربية الأخرى، خاصة مدينة القصر الكبير التي عصف بها هذا الوباء في 25 نيسان / أبريل 1591، ولم ينج من الموت سوى واحد من كل خمسة أفراد من سكان مراكش (ص 186، 189). ويبين من خلال سرد أنطونيو المتقطع أن هذه

الكارثة الصحية دامت ثمانى سنوات أعقبها وباء آخر سنة 1601، أتى على الأخضر واليابس، وعصف هذه المرة بأرواح ثلثي ساكنة مراكش (ص 204، 205). كما أورد إشارات حول ظواهر طبيعية تتعلق بكسوف الشمس في المغرب في 2 ايار / مايو 1591 (ص 186).

على الرغم من هذه المعطيات النصية المهمة والإيماءات الجديدة التي نستشفها من متن كتاب **أخبار أحمد المنصور سلطان المغرب**، فمن المفارقات العجيبة أن مجتمع المعرفة يغيب في سماء المشهد العام الذي قدمه المؤلف في ما يتعلق بالثقافة والفكر، سواء في البلاط السعدي أو في قلب المجتمع المغربي عامه، وهو ما يطرح سؤال الكتابة الأجنبية ومزاجها، فهل كان المغرب بلداً يغرق في غياهب الجهل ودهاليز الأمية بشكل لافت جعل المؤلف يضرب صفحات عن إضاءة هذا الجانب؟ أم هي من "دسائس" المؤرخ الأجنبي؟ قد لا نضيف جديداً إذا التمسنا الجواب عن المشهد الثقافي الذي يعج بالحركة والنشاط في المؤسسات الرسمية الحكومية، ومؤسسات الزوايا والمساجد والكراسي العلمية بال المغرب في تلك الحقبة، في الكتاب القيم الذي أنطونيو دي صالحانيا القائلة إن "المغربي يبقى أجنبياً في كل مناسبة" (ص 55).

في آلية ترجمة الكتاب وتدقيقه

أسدى المترجمون إلى قراءة اللغة العربية خدمة طيبة بترجمتهم الكتاب إلى اللغة العربية، خاصة أن طبعته الأولى لم تكن في متناول معظم الباحثين، كما أن صدورها باللغتين البرتغالية والفرنسية لم يسمح للقارئ العربي بالاستفادة من نصوصه الدسمة، وكشف رؤية الآخر للمجتمعات العربية - الإسلامية.

وينوه القارئ بالترجمة التي اتسمت بالدقة والتفاعل مع النص الأصلي، ومراعاة المترجمين لسياق النص وتركيب الجمل، واحترام ترتيبها بما يتناسب مع تراكيب الجمل العربية، وإضافة مسحة لغوية جمالية إلى النص المترجم، مع صيغة مبسطة جعلت مذكرات أنطونيو في متناول المتلقين، بل شائقة في التواصل معها، وإن كانت تسأله عن سبب غياب ترجمة هوامش وحالات النص الذي نشره أنطونيو فارينيا António Dias Farinha.

أما بخصوص آلية تحقيق نص المذكرات، فقد جيئش له المحققون ترستانة من المصادر العربية والأجنبية. كما استعانا بجملة من الآليات التوضيحية، كالصور والرسوم والخرائط وشجرات الأنساب، وفهارس الأعلام البشرية والجغرافية، من أجل نقل النص الأصلي إلى العربية بصيغة دقة وعلمية.

ولا يجد راصد عملية تحقيق النص عنا في الوقوف على الجهد المضني الذي بذله المحققون بغية تتبع المصطلحات التي استعملها المؤلف، والحرص على شرحها في سياقها التاريخي، وذلك في الحالات التي أثروا بها المتن المحقق. كما تمكنا من توضيح بعض الكتب والمصادر التي اختزلها المؤلف أو ألغى ذكر اسم مؤلفيها، فحرضوا على استكمال معلومات التوثيق سرد عناوينها ومحققها وناشريها (ص 24). كما أنهما ساهموا مساهمة علمية في التعريف بالمعارك الواردة في نص المذكرات وذكر تواريختها، ثم التعريف بالشخصيات والأعلام الذين ورد ذكرهم في متن الكتاب (ص 24، هـ إلى 5)، وعرّفوا بالأماكن والموقع الطوبوغرافية التي عادة ما تستعصي على القارئ (ص 29، 25).

وعلى هدى القواعد العلمية في التحقيق، تصدّى محققون الكتاب للتحريفات التي وقع المؤلف في شراكها، من قبيل زعمه أن السلطان السعدي عبد المالك كان يسمى لدى البرتغاليين "ملوكو" بحجة أنه كان يتذلل للأتراك الذين كانوا يعاملونه كعبد، بينما يؤكد المحققون أن السلطان المذكور كان معروفاً بهذا الاسم في المغرب أيضاً، لكن من دون أن يكون المصطلح مرتبطاً بمفهوم العبودية والتذلل (ص 25، 26).

وسعى المحققون أيضاً، فضلاً عن وقوفهم على التحريفات التي تتناثر في ثيابا نص مذكرات أنطونيو دي صالحانيا، إلى تصحيف الأخطاء التي وقع فيها المؤلف من خلال مقارنته بما ورد في المصادر العربية؛ فاعتماداً على المؤرخ المغربي الإفريقي في كتابه *نזהه الحادي*، صُحّح ما ذكره المؤلف من أن أم السلطان أحمد المنصور كانت تسمى "لالة جوهر"، وأكدوا أن اسمها الصحيح هو الذي أورده المؤرخ المغربي المذكور، وهو "مسعودية بنت الشيخ أحمد بن عبد الله الورززاتي" (ص 43، 53). كما صُحّح خطأ وقع فيه المؤلف بشأن عادة احتفال المغاربة سنوياً بوفاة الرسول محمد، بينما الصحيح هو

الاحتفال بموالده (ص 249، هـ 2هـ). وفي الاتجاه نفسه صُحّحت المدة الزمنية التي حكم فيها السلطان أحمد المنصور وهو 25 سنة، وليس 26 سنة كما جاء عند المؤلف، إضافةً إلى تاريخ وفاته الذي هو 23 آب / أغسطس 1603، وليس 3 أيلول / سبتمبر 1604 كما ورد في المذكرات (ص 250 هـ). وفي هذا السياق لاحظ المحققون أن المؤلف يُسقط دائمًا سنة واحدة في تواريخته، وأعطوا نماذج من هذه التواريخت المبتورة. كما سُجّلوا الخلط الذي وقع فيه المؤلف بين جامع القرويين وجامع الكتبية من جهة، والمسجد والزوايا والعلماء والصلحاء من جهة ثانية (ص 207، هـ 1)، إلى جانب تصحيحات أخرى لا يسع المجال لعرضها أولاً بأول.

ولإعطاء تحقيق النص صدقية عملية، عمد المحققون إلى منهج المقارنة بين الروايات، وهو ما يلاحظ في عدد من مواضع النص، كالمقارنة التي أجريت بخصوص عدد الجنود الذين غروا شنقيط بما ورد عند دوكاستر، وعبد الرحمن السعدي في كتاب *تاريخ السودان*. كما قارنوا رواية المؤلف أنطونيو حول موت المنصور مسمومًا بما ورد في مصدر مغربي من تأليف مؤرخ مجهول ليؤكدا تطابق الروايتين (ص 251، هـ 1).

مع ذلك، لم يسلم تحقيق النص من بعض الهفوات البسيطة التي وقع فيها المحققون، لعل أهمها مسألة تكررت في الإحالات، وتتجلى في خلو عدد من هوامش التحقيق وإحالاته من ذكر المصدر والصفحة المعتمدين في تحقيق وضبط القضايا التي قاموا بمراجعةها وتصحيحها، أعطي منها عشرة نماذج، على سبيل المثال لا الحصر، لأنها متعددة (ص 21، هـ 1 - ص 30، هـ 1 - ص 45، هـ 1 - ص 62، هـ 1 - ص 104، هـ 1، ص 212، هـ 1 - ص 213، هـ 1 - ص 217، هـ 1 - ص 230، هـ 1 - ص 243، هـ 1).

تُضاف إلى ذلك معلومة وردت خطأً في متن المذكرات (ص 251) من دون أن يصححها المحققون في الإحالات؛ فقد أورد المؤلف أن بعض المدن الأندلسية، كفرنطة ومرسية وشلونة، هي من المدن التي فتحها طريف بن مالك، بينما تؤكد النصوص التاريخية أن الذي فتحها هو القائد الأمازيغي طارق بن زياد وبعده القائد العربي موسى بن نصیر، لأن حملة طريف كانت حملة استطلاعية فحسب؛ وحذا لو يُصحح هذا المعطى التاريخي في إحالات التحقيق عند طبع الكتاب طبعة ثانية.

غير أن مثل هذه الهفوات التي يقع فيها أي باحث لا تُنقص البتة من قيمة الجهد العميق الذي بذله المحققون، والمعاناة التي كابدوها من أجل إخراج النص إخراجاً علمياً يستحق كل تقدير وتتويه، إذ لو لا هذا العمل لبقي هذا النص بعيداً عن متناول الباحثين العرب، ولظلّ كثير من المعطيات النصية الجديدة الواردة في الكتاب طي الكتمان والنسيان.

